تشالمرز جونسون

يرأس تشالمرز جونسون معهد اليابان لأبحاث السياسة، وهو أستاذ فخري في جامعة كاليفورنيا، سانديغو. له اثنا عشر كتاباً، من أبرزها: النتائج العكسية: تكاليف وتبعات الإمبراطورية الأمريكية (هنري هولت، 2000)، وكتاب مآسي الإمبراطورية: النزعة العسكرية، السرية، وزوال الجمهورية (متروبوليتن بوكس، 2004).

ست جالي: نزل إلى الأسواق في شهر مارس من عام 2000 كتاب لكم بعنوان (النتائج العكسية) وكان من أكثر الكتب التي شهدت إقبالاً بعد 11 سبتمبر، فما هو هذا الكتاب؟

النتائج العكسية (بلوباك) هو مصطلح من وضع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه)، وهو من المصطلحات الفنية المستخدمة داخل الوكالة. ولا تقتصر دلالته على النتائج غير المقصودة للسياسات الخارجية الأمريكية، بل تتعداها إلى الآثار والنتائج غير المقصودة للنشاطات والعمليات السرية والتي أبقيت طي الكتمان عن الشعب الأمريكي. لذلك فإن النتائج العكسية قد تعني الثأر. وعندما يأتي الثأر على يد من عانى من العمليات السرية، فإن الشعب الأمريكي لن يقدر على فهم ما يحدث ووضع الأحداث في إطارها الصحيح.

ست جالي: ما علاقة 11 سبتمبر بهذا الموضوع؟

إن هجمات 11 سبتمبر هي أفضل مثال على الآثار والنتائج العكسية. بمعنى أن تلك الهجمات هي بالتأكيد أهم استخدام للإرهاب السياسي في تاريخ

obeikandl.com

العلاقات الدولية. ولكن الإرهاب في هذه الحالة تم على يد أشخاص هم بحسب وصف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "عملاء" سابقون للوكالة، وهم الأشخاص الذين أغدقت عليهم الوكالة الدعم في الثمانينيات في أفغانستان لخدمة المصالح الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي. وبعد أن انسحب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان عام 1989، تخلت الولايات المتحدة عنهم. وهوت البلاد بعدها في عراك حرب أهلية مدمّرة انتصرت في نهايتها مجموعة أصولية تسمى طالبان، وشكلت حكومة دينية قمعية في البلاد. إنهم الأشخاص الذين كانوا حلفاءنا وأبرزهم أسامة بن لادن، ابن أحد الأثرياء السعوديين، انضم إلى جهود وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والباكستانيين في تجنيد المسلحين من حول العالم لمقاتلة الروس. (...)

وفي الحقيقة أن 11 سبتمبر جاء متأخراً. فقد قام قبل ذلك بتفجير سفاراتنا في شرق إفريقية، وقام بتوجيه هجمات على الجنود الأمريكان في أماكن أخرى إضافة إلى الهجوم على البارجة "كول" وتم تفجير برج التجارة العالمي مرة قبل هذا. وهذه الأعمال لم تكن هجوماً على قيمنا وليس على أمريكا لأننا أمريكان. لقد كانت هجوماً على سياساتنا الخارجية على يد أناس يشعرون بأنهم ظلموا بسببها. لذلك فقد لجأوا إلى نموذج تقليدي في الإرهاب- هو ما تطلق عليه وزارة الدفاع "الحرب غير المتكافئة" - هجوم على مواطنين أبرياء بهدف جلب الانتباه إلى جرائم الدولة. وهذا يجعل من الواضح أن وصف "المدنيين الأبرياء العزل" ينطبق على العاملين في برج التجارة العالمي فقط. أما الذين كانوا في بناية البنتاغون فليسوا أبرياء عزل. كان ذلك الهدف هدفاً صحيحاً بالنسبة للمهاجمين، وصحيح أنهم نفذوا هجومهم بأسلوب وحشي. ولكن الحدث كان مثالاً واضحاً على "الآثار العكسية" التي تحدثنا عنها.

والشيء المثير بالنسبة لي هو أنني في صبيحة 11 سبتمبر، 2001، تلقيت اتصالاً من الناشر الذي أتعامل معه ليقول لي بأن كتاب "الآثار العكسية" يشهد إقبالاً منقطع النظير. ولم نلتفت وقتها لا أنا ولا هو إلى الإرهاب الإسلامي أو العربي. لقد ظننا أن هجمات 11 سبتمبر كانت على يد أشخاص من تشيلي أو الأرجنتين أو إندونيسيا، أو إكيناوا. أو من أي منطقة في العالم عانت من ظلم الولايات المتحدة. وفي الأيام التي أعقبت 11 سبتمبر مباشرة، أظن أن من أكثر المشاهد المأساوية التي عرضتها شاشات التلفاز الأمريكي هي مشهد النساء اللاتي كن يقفن في مانهاتن السفلى ويحملن صوراً لزوج أو ابن أو أب ويسألن عن معلومات عنهم. وفي اللحظة التي دققت النظر في تلك الصور قلت في نفسي، طبعاً، لقد رأيت هذا المشهد من قبل، أليس كذلك؟ إنه مشهد النساء في الأرجنتين أو في تشيلي واللاتي كن يحملن صوراً لأزواجهن أو أبنائهن أو إخوانهن ومكتوب تحتها عبارة جديدة على اللغة الإسبانية هي "الشخص الذي اختفى،" لأنهن لم يجرؤن قول كل ما يعرفنه- وهو أن هؤلاء الأشخاص ببساطة ألقي القبض عليهم وأعدموا، وفي العادة بعد تعذيبهم. وأن ذلك يتم بدعم من الحكومة الأمريكية.

إننا نعلم أن 11 سبتمبر كان من قبيل الآثار العكسية، إلا أننا نرفض أن نقول ذلك. وبدلاً من أن نطرح الأسئلة كمعظم الأسئلة التي يطرحها المحققون حين وقوع الجريمة: ما هو دافع هؤلاء السعوديين الانتحاريين؟ بدلاً من ذلك، رحنا نقول بأن هذا صراع حضارات، وأن إسلام القرون الوسطى عاد يهاجمنا بسبب الغيرة من أسلوب حياتنا وأشياء أخرى من هذا القبيل. إن بعض كبار المسئولين في الحكومة يحملون في أعناقهم مسؤولية ولو جزئية عن موت ما يقارب ثلاثة آلاف من المواطنين في ذلك اليوم. ويعود خط المعارضة لهؤلاء الإرهابيين إلى سياسات الشرق الأوسط، وإلى سياسات النفط، وقلب نظام الشاه

عام 1979، وإصرار الولايات المتحدة على تجريع الاتحاد السوفييتي كأسهم من فيتنام عن طريق تجنيد المجندين من حول العالم فيما يشبه النموذج العصري لكتائب أبراهام لنكن لمقابلة الاتحاد السوفييتي. لا شيء من هذا نوقش في وسائل الإعلام.

إن الأشخاص المحيطين بالرئيس بوش هم الذين وضعوا هذه السياسات. وكان ينبغي عليهم أن يبرزوا أنفسهم ويتحدثوا عن هذه السياسات أمام الملأ لمناقشتها وتعريفها. ولكنهم لم يفعلوا ذلك. والتزموا الصمت. وهذا برأيي، يعتبر جريمة ضد الدستور.

ست جالي: من المثير حقاً أننا كلما ابتعدنا عن 11 سبتمبر، توارت قصة الهجوم على البنتاغون عن المسرح العام، وضاعت بين ثنايا التغطية الإعلامية لذلك؟ ما هو سبب ذلك؟

من الواضح أن ذلك جزءاً من حملة التضليل الإعلامي ضد الإرهاب لتبقى الحجة بأن الإرهابيين يهاجمون المدنيين الأبرياء، ويمكن للمرء أن يحاجج بأن الموظفين القابعين في مكاتبهم في برجي التجارة العالمية لا يعتبرون أهدافاً عسكرياً شرعية في نزاع دولي. أما البنتاغون فليس هناك مجال للمناقشة حول شرعيه استهدافه. فالبنتاغون يحتفظ بجنود متمركزين في 130 دولة. إنه المكان الذي تدار منه 725 قاعدة عسكرية في دول شعوب أخرى. لذلك، فإن الهجوم على البنتاغون مسألة من الواضح أن يحرص المحافظون الجدد الذين يديرون سياستنا الخارجية منذ 11 سبتمبر على عدم لفت الانتباه إليها. وسيكون الأمر كذلك لو كان هناك هجوم على مقر وكالة الاستخبارات المركزية وهما المصدران الكبيران للقوة في حكومتنا.

والبنتاغون ليس وزارة الدفاع، إنه مقر بديل للحكومة على الضفة الجنوبية من نهر البوتومك. و40٪ من ميزانيته سرية. وكل ميزانيات وكالات الاستخبارات

هي الأخرى سرية في خرق واضح لأبرز مواد الدستور التي تقول "يجب أن يعلم الشعب كيف تصرف أمواله". هذا هو ما يجعل البلاد ديمقراطية بدلاً من مملكة. وهذا الحكم الدستوري معطل منذ الحرب العالمية الثانية. وكان مشروع مانهاتن(*) سرياً بالكامل. وكانت مخصصاته مدفونة في ثنايا ميزانية الدفاع. ولم يتمكن أي شخص من الوقوف على تفاصيله. وهذا الوضع قائم منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي. وما من شك أن الأشخاص الذين يديرون حكومتنا اليوم – وبهذه العقلية الإمبريالية– سيتجنبون مناقشة الهجوم على البنتاغون لأن التركيز عليه سوف يدفعنا إلى التساؤل لماذا البنتاغون؟ ولماذا مؤسساتنا العسكرية؟ ما الذين فعلوه لدفع الناس إلى كراهيتنا؟ وطرح السؤال هو من الناحية الفعلية كالإجابة عنه.

ست جالي اخترت عنوان مآسي الإمبراطورية للكتاب الذي نشرته مؤخراً. ومصطلح "الإمبراطورية" ما يزال مصطلحاً مجرداً وغامضاً بالنسبة لمعظم الشعب الأمريكي. هل لك أن تحدثنا ببعض التفصيل لماذا تعتقد أن أمريكا تشكل إمبراطورية؟

تعني الإمبراطورية من الناحية الكلاسيكية الاستحواذ والسيطرة والغلبة العسكرية والتفوق على الدول الأجنبية الأخرى وجعلها تابعة لك وجزءاً من عالمك. وثمة أنواع مختلفة ومتنوعة من الإمبريالية، من الاستعمار إلى الدول التابعة. وهذه الأخيرة تعني الدولة التي تدور سياستها الخارجية في حول فلك قوة إمبريالية، كحال دول أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي، وكالدول التابعة لأمريكا هذه الأيام،مثل اليابان وكوريا الجنوبية، والتي لا تملك اتخاذ قرار من دون أخذ موافقة واشنطن عليه.

(*) مشروع تصنيع القنبلة النووية التي استخدمت ضد اليابان.

إلا أن الشكل الحديث للإمبراطورية يتمثل فوق كل شيء بالولايات المتحدة، والتي تحب أن تطلق على نفسها وصف القوة العظمى. وفي هذا الشكل الحديث من الإمبراطورية تقابل القاعدة العسكرية دور المستعمرة في الإمبراطورية القديمة. ولدينا 703 قاعدة عسكرية تنتشر حول العالم من اليابان إلى آيسلاندا. وهي موجودة في كل قارة من قارات الكرة الأرضية، ما عدا القارة المتجمدة الجنوبية. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا أكثر من ثلاث عشرة حاملة طائرات عملاقة تهيمن على بحار ومحيطات العالم. وبإمكاننا أن نتوجه بها إلى أي مكان في العالم. ولا يمكن لأحد أن يقف في طريقها. وهذه الإمبراطورية لها مناطقها الجغرافية المنعزلة والمغلقة، وتشكل القاعدة التي نحاول أن نعيد فيها صنع الحياة الأمريكية في الخارج. إذ يوجد حول العالم أكثر من 234 ملعب للغولف مخصصة لغايات الترفيه عن الجنود وإبقائهم سعداء، وهناك طائرات مخصصة لنقل القادة العسكريين الكبار إلى هذه الملاعب أو إلى المنتجعات السياحية التابعة للقوات المسلحة في منطقة غارميش في مقاطعة بافاريا من جبال الألب.

وبالطبع لا تتطابق الحياة في الخارج مع الحياة الأمريكية في كل جوانبها. وهناك قطاع عريض من الإناث في القوات المسلحة هذه الأيام، ولا يمكن لتلك الفتيات إجراء عمليات إجهاض في المستشفيات التابعة للجيش في الخارج. وفي العام الماضي وحده سجلت 14 ألف حالة اعتداء جنسي على النساء في الجيش. وإذا اكتشفت إحدى المجندات العاملات في العراق أنها حامل، فليس أمامها سوى الذهاب إلى السوق المحلي ومحاولة إجراء عملية إجهاض في بغداد، وهو ليس بالأمر اليسير ولا السائغ هناك. وهذا بدوره يعكس الأصولية الدينية التي تحكم الولايات المتحدة، لأنك تستطيع إجراء عملية إجهاض في الولايات المتحدة ولكنك لا تستطيع إجراءها في المؤسسات التابعة للجيش.

إنه عالم معقد لا يمكن لشخص واحد أن يقدره بشكل كامل. خذ على سبيل المثال إحدى القواعد البريطانية القديمة التي تحولت إلى قاعدة أمريكية، وهي قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، وهي القاعدة التي تنطلق منه جميع أسلحتنا الإستراتيجية وهي قاذفات ب-52، و ب-2 و ب-1 لضرب الأهداف في العراق. لا توجد أمامنا أي مشكلة في دييغو غارسيا لأننا قمنا بعد أن انتقلت إلينا حيازة تلك الجزية من البريطانيين بترحيل جميع السكان الأصليين إلى جزر سيشلز حيث يعيشون في فقر حالة من الفقر المدقع. وجزيرة أوكيناوا هي الأخرى مثال تقليدي آخر. فهي أفقر جزيرة يابانية وتقع في أقصى جنوب الجزر اليابانية. وهي أصغر مساحة من جزيرة كاواي في جزر هاواي، ويوجد في أوكيناوا 38 قاعدة عسكرية. وتحتل القواعد والمنشآت العسكرية الضخمة أفضل 20٪ من أرض الجزيرة، وفيها أكبر قاعدة عسكرية في شرق آسيا، والتي بنيت لغايات الحرب النووية الحرارية. إن الإمبراطورية الحديثة ليست إمبراطورية مستعمرات قديمة. وليست إمبراطورية مستعمرات جديدة (باستثناء ما نفعله في أمريكا اللاتينية)، ولكنها إمبراطورية الاحتياط العسكري الضخم. وفي بريطانيا تموّه هذه القواعد العسكرية الأمريكية تحت اسم قواعد سلاح الجو الملكي. ولكن هناك قواعد أخرى في ألمانيا، وإيطاليا، بالإضافة إلى سلسلة من القواعد التي تطوق الخليج العربي، ويجري الآن بناء أربع قواعد في العراق، وقاعدتين في أوزبكستان، وفي قرغيزستان ووسط آسيا. هذه هي إمبراطورية اليوم.

ست جالي: ولكن ألسنا نعيش في عالم خطر؟ ألا يتوجب علينا أن نحمي أنفسنا؟

بلى، إنه عالم محفوف بالمخاطر، ما من شك في ذلك. إلا أن الإمبراطورية ليست هي الرد الأمثل على هذا الخطر. ما هي وظائف الإمبراطورية؟ وما هو

الهدف منها؟ والجواب يتمثل في خمسة أمور، ولا يوجد واحد منها – في نظري– يجعل الشعب الأمريكي أكثر أمناً بأية حالة من الأحوال.

أول هذه الوظائف: الغلبة العسكرية على بقية العالم، والتأكد من عدم قدرة أي منافس محتمل على تطوير قوة يمكن من خلالها تحدي الولايات المتحدة بأي طريق كانت. وهذا الهدف صرح به بول ولفوويتس عندما كان يعمل في وزارة الدفاع في وقت يعود لعام 1992. وأصبح هذا الهدف الآن سياسة رسمية– أننا سنوقف الدول الأخرى من تطوير قوة يمكن أن تستخدم ضدنا في المستقبل، أو أن توجد توازناً في القوى. وهذا يشمل الفضاء الخارجي.

ثانيها، بالطبع، النفط. إن السيطرة على مصادر النفط تشكل جانباً جوهرياً في العلاقات الدولية. والمفارقة في هذا كله هو أنه بإمكاننا تحرير أنفسنا من الاعتماد على نفط الخليج العربي باستخدام وسائل تقنية لتقليص الاستهلاك، وهي وسائل متوفرة اليوم. فلو تم إنتاج سيارات مقتصدة في استهلاك الوقود في أمريكا، لأصبح بالإمكان وضع حد لاعتمادنا على النفط الأجنبي. ولكن بدلاً من ذلك، شهد السوق الأمريكي إقبالاً منقطع النظير على السيارات الكبيرة ذات الدفع بأربعة عجلات والمسرفة في استهلاك البنزين. فمثلاً سيارة السوبربان تزن ثلاثة أطنان وتستهلك غالوناً من البنزين لقطع 10 أميال. وقد تضاعفت مبيعاتها بعد 11 سبتمبر. وأصبح رمز الوطنية المنتشر في الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر، وهنا في جنوب كاليفورنيا– يتمثل بالشخص الذي يسوق سيارة كبيرة بسرعة كبيرة على الطريق السريع واضعاً العلم الأمريكي على هوائي الراديو.

الهدف الثالث للإمبراطورية هو القيام بالتجسس على كل شخص. ويمكننا الآن التنصت على أي بريد إليكتروني، أو فاكس، أو أي مكالمة هاتفية في أي مكان في العالم. ولدى الولايات المتحدة غواصات تلتقط وتتنصت على كابلات

الفايبر أوبتكس(*) في المحيطات، وهي وسيلة الاتصال الوحيدة التي لا ترسل موجات مرتدة يمكن التقاطها عن طريق الأقمار الصناعية.

والوظيفة الرابعة للإمبراطورية هي خدمة مصالح تجمع صناعات السلاح. والولايات المتحدة، وإلى درجة كبيرة جداً، هي أكبر مصدر للذخيرة على وجه الأرض. ومعظم الشعب الأمريكي لا يدرك مدى أهمية البنتاغون لحياة الاقتصاد الوطني. فالأسلحة ليست في العادة- وبالتأكيد ليست أهم المنتجات التي تبيعها المصانع- فهي تباع عبر البنتاغون نفسه. حيث يعمل 10 آلاف موظف في قسم المبيعات العسكرية. ويبيعون هذه الأسلحة لكل أصناف الناس حول العالم. وقد نشأت أعمال ضخمة لدعم هذه الصناعة. حوالي نصف مليون جندي أمريكي، وجاسوس، ومعلم، ومتعهد.

الوظيفة الخامسة للإمبراطورية هي ضمان الرفاهية والعيش الكريم لمنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. فعندما كنت في سلاح البحرية خلال الحرب الكورية، كان التجنيد الإجباري ساري المفعول. وكان أمام الشاب الأمريكي اتخاذ قرار: هل سألتحق بالجيش، وأين سأذهب في سلاح البحرية؟ وماذا سنفعل؟ عليك أن تفعل شيئاً ما. وكانت الخدمة في الجيش شرطاً للحصول على الجنسية الأمريكية في ذلك الوقت. وقد توقف العمل بذلك الشرط منذ عام 1973. وكان الذين يخدمون في القوات المسلحة من المتطوعين، ولم يكن الجيش مؤلفاً من مواطنين كما يحلو للبنتاغون أن يتظاهر. واليوم يلتحق الشباب بالجيش تجنباً للطريق المسدود أمامهم في مجتمعنا. ولذلك نجد أن نسبة أعداد الأمريكان من أصل إفريقي أكبر بكثير من نسبتهم في سوق العمل.

أما الوظيفة الأوسع للإمبراطورية فهي الإمبريالية. وهذا النوع من الإيديولوجية نشأ وترعرع مع بداية الحرب الباردة وبتشجيع مكشوف ممن

(*) وهي شبكة الأسلاك التي تربط العالم عبر المحيطات والبحار بالإنترنت.

يتسمّون بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، ويطلقون على الولايات المتحدة اسم "روما الجديدة" و "ما بعد الخير والشر". لسنا بحاجة بعد اليوم لأي أصدقاء. لسنا بحاجة إلى القانون الدولي. وكما يقول المثل الروماني القديم "لا يهم إن كانوا يحبوننا أو يكرهوننا طالما أنهم يخشوننا". هذه هي الأيديولوجية التي تطبقها حكومة بوش اليوم.

ست جالي: ما الذي يجنيه المواطن الأمريكي العادي من الإمبراطورية؟ هل تضره؟ وهل يستفيد منها؟

لقد حاولت أن أبسط في كتابي " مآسي الإمبراطورية- تكاليف الإمبراطورية. ويمكن تصنيفها ضمن أربع فئات. الأولى: الحرب الدائمة؛ وحرب بعد حرب بعد حرب إلى أن نصبح دولة حرب. ويتم توجيه النظام في البلاد نحو خوض الحروب. وسوف لا يعدم سبباً لشنها- ونحن الآن نخوض حربين في العراق وأفغانستان، وهذه فقط منذ بداية القرن الجديد.

التكلفة الثانية للإمبراطورية هي إضعاف الحريات المدنية. ويمكن القول الآن أن مواد التعديل الرابع والسادس من الدستور هي نصوص ميتة. لقد أعطينا الرئيس سلطة سجن المواطن الأمريكي من دون إحضاره أمام المحكمة للنظر في شرعية احتجازه، ومن دون تلاوة لائحة الاتهام الموجهة ضده، ومن غير إعطائه الفرصة للدفاع عن نفسه، ومن غير إعطائه فرصة الاستعانة بمحام للدفاع عنه، ومن دون مواجهته بالدليل المقدم لإدانته. وهي الأحكام التي ينص عليها التعديل السادس من الدستور. وقد باتت الآن من الماضي. أما أحكام التعديل الرابع من الدستور والتي تتعلق بحق الشخص بخصوصيته في منزله وحصانته من تطفل ومراقبة الحكومة له، فهي الأخرى قد توقف العمل بها بفعل قانون الوطني. وبإمكان مكتب التحقيقات الفدرالي و وكالة الاستخبارات المركزية القيام بعمليات تجسس سرية على نشاطاتك الشخصية. على سبيل المثال، مواقع

الإنترنت التي تزورها، والكتب التي استعرتها من المكتبة العامة، الخ، ولا يملك أي قاض أن يوقفهم. وتشكل هذه الإجراءات تطورات خطيرة، وهي متطورة جداً لدرجة أنني أصبحت أشك أن دستور عام 1787 ما زال ساري المفعول اليوم. وقد لاحظ هاناه آروندت، الفيلسوف السياسي المشهور، أن الحكم الاستبدادي يمكنه دائماً أن يتغلب على الآخرين، إلا أن ثمن هذه الغلبة هي التحول الذي يطرأ على المجتمع الذي يقوم فيه. فالنزعة العسكرية والإمبريالية هما صنوان لا يفترقان ولهما تأثير فتاك على الحريات العامة. وعلى توازن السلطات، وعلى الفصل بين سلطات الدولة. وتؤدي إلى رئاسة إمبريالية، وإلى مغريات الإمبراطورية، وإلى توسع البنتاغون إلى مجالات لم يتصور أحد من قبل أن تكون من اختصاصه.

لدينا الآن القيادة الشمالية وغايتها - حماية البلاد من أي هجوم خارجي. لم يسبق أن أوجدنا مثل هذه القيادة من قبل، ولا حتى أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك خشية أن تصبح مركز سيطرة للجيش. وقد نقل عن الجنرال إد إبرهارت القائد الحالي للقيادة الشمالية قوله بأنه قد تنشأ ظروف تتطلب التدخل في بعض القوانين مثل "قانون بوسي كوميتاتس"(*) الذي شرع عقب الحرب الأهلية بهدف منع الجيش من التدخل في الانتخابات المدنية وما شابهها من أمور. وقال الجنرال إبرهارت بأنه قد تطرأ ظروف تستلزم إلغاء العمل بهذا القانون. وقد قلت حين صرح بذلك "ألا تدري أيها الجنرال أن قانون بوسي كوميتاتس إنما شرع لحمايتنا منك ومن أمثالك،" لهذا السبب سن ذلك القانون. ويتعرض هذا القانون هذه الأيام لهجوم مستمر من الرئيس وأعوانه ووزارة العدل.

التكلفة الثالثة للإمبراطورية هو النزوع إلى الكذب الرسمي والتضليل الإعلامي من قبل القادة السياسيين، ورفض الصراحة مع الشعب، وتنامي

(*) مصطلح لاتيني معناه الحرفي "قوة البلد" وتعني في الاستخدام الحديث قوات المليشيا الشعبية التي يمكن أن يستعين بها الحاكم الإداري لضبط الأمن والنظام في حالات الطوارئ.

السرية في النشاط الحكومي. وأفضل مثال على ذلك هو الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية كولن باول في مجلس الأمن في الخامس من فبراير من عام 2003، ليوضح فيه هول الخطر الذي يشكله صدام حسين والعراق على الولايات المتحدة. ونحن نعلم الآن بالتفاصيل أن كل ما قاله كولن باول كان كذباً، وكان يعلم أنه كذب، وأن جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية والذي كان يجلس خلفه حين ألقى ذلك الخطاب، كان هو الآخر يعلم أن ما ورد في الخطاب هو تضليل معلوماتي. هذه الحقيقة أصبحت شائعة الآن وهي ثمن باهظ يدفعه الشعب بدم أبنائه وبأمواله.

كما أن خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش عام 2003. وهنا علي أن أعترف أنني بوصفي أستاذا في العلاقات الدولية، أجد أن من غير المتصور أن يقوم الرئيس الأمريكي، وفي أهم خطاب سنوي يلقيه في جلسة مشتركة للكونغرس ويبث حول العالم، بتضمين معلومات استخبارية معروف أنها كاذبة بشهادة وكالات استخباراتنا ذات السرية العالية والميزانيات الكبيرة. ومع ذلك قام الرئيس ومستشاروه بالاستشهاد بالمعلومات المزورة التي تقول بأن صدام حسين حاول الحصول على اليورانيوم الخام من إفريقية، وهم يعلمون تمام العلم أن هذا غير صحيح. وإنه لمن غير المعقول أن يسمح الرئيس بشيء كهذا. وعليّ أن أقول بأن من السذاجة أن يصدق المرء بعد هذا كله أي تصريح يصدر عن الحكومة الفدرالية دون أن يتحقق من صحته عبر مصادر موثوقة، والتثبت من مصادر أخرى للتأكد من صدق إدعاءات الحكومة.

التكلفة الرابعة هي الإفلاس والإنهاك الإمبريالي. لقد بلغت مخصصات الدفاع في نوفمبر عام 2003 الموقعة من الرئيس 401 بليون دولار. وهذا المبلغ لا يشمل 150 بليون دولار تكاليف الحرب في العراق. واسمح لي أن أقدم مقارنة لتوضيح هذه المسألة. كانت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى تتمتع بفائض في

الميزان التجاري يوازي 7٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. وكانت دولة غنية. وكان بإمكانها تحمل ارتكاب بعض الأخطاء والتعافي منها. والولايات المتحدة الآن لديها عجز في الميزان التجاري يقارب 5٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. وإذا قرر العالم أن الدولار لم يعد له تلك الجاذبية كمحل لمدخراتهم كجاذبية اليورو مثلاً، فإن الاقتصاد الأمريكي سيبدأ بالانهيار مرة واحدة. والأسس المالية لوقع ذلك قائمة موجودة الآن. وكما قال هيرب ستاين، الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين، ذات مرة:"إن الأشياء التي لا يمكنها الاستمرار إلى الأبد لن تستمر إلى الأبد". وما نتحدث عنه الآن هو أن الاقتصاد الأمريكي المزيف لا يمكنه الاستمرار إلى ما لا نهاية. ولست بحاجه لأن تكون على درجة عالية من العبقرية للتوصل إلى هذه النتيجة. فالحرب الدائمة، وضياع الحريات، وانعدام الثقة بالحكومة لإخفائها الحقائق، كل هذه تعتبر تطورات سياسية فظيعة ولكنها لا تهدد بنهاية الولايات المتحدة. أما الإفلاس المالي، فإنه كفيل بالقضاء عليها.

ست جالي: كثر التركيز مؤخراً على المحافظين الجدد داخل حكومة بوش، ومن الواضح أنهم لم يخترعوا الإمبراطورية الأمريكية، ولكنهم وُصِفوا بالمتحمسين المتطرفين للإمبراطورية. هل تعتقد أن وصف "راديكالي" هو وصف ينطبق عليهم وعلى سياساتهم الخارجية؟

باعتقادي أنهم متطرفون إلى أبعد الحدود، وأعتقد أنهم اختطفوا السياسة الخارجية الأمريكية. ويطلق عليهم الجنرال زيني من المارينز وصف "صقور الدجاج" المتحمسين للحرب بينما ليس لديهم أي خبرة في حياة الثكنات العسكرية أو في ساحة المعركة. وهم متحمسون للإمبراطورية في عالمها النظري. وتوصلوا إلى نتيجة تقول نحن إمبراطورية حميدة، وأن العالم اليوم هو في أشد الحاجة إلى هذه الإمبراطورية. ويشبهون الولايات المتحدة بروما، مع أنهم لا

يعلمون شيئاً عن تاريخ روما وما جرى لجمهورية روما، والتي كانت في وقت من أوقاتها وإلى حد ما نموذجاً لدستورنا. ولكنها تهاوت بسبب الأمور نفسها التي تضغط على مجتمعنا اليوم. الإمبريالية والنزعة العسكرية. إلا أن المحافظين الجدد، وفي نهاية فترة رئاسة بوش الأول عام 1992 بدأوا بالفعل بارتكاب الخطأ الكارثي الذي سيكلف الأمريكان دولتهم. فقد استنتجوا أن انهيار الاتحاد السوفييتي يعني أننا انتصرنا في الحرب الباردة. وأننا الآن بطريقة أو بأخرى، القوة العظمى الوحيدة التي تتمتع بالهيمنة الكاملة على العالم.

إلا أن حقيقة الأمر هي أن كلا المعسكرين كانا على وشك خسارة الحرب الباردة. لقد كانت قضية خاسرة وإلى حد بعيد منذ السبعينيات فيما يتعلق بخطر أي تشابك أمريكي- سوفييتي. لم نتعامل مع نهاية الحرب الباردة بتسريح الجيش كما فعلنا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوجيه الجهود العسكرية نحو التطوير المدني. ولكننا بدلاً من ذلك، فعلنا كل ما بوسعنا لتوسيع وتكريس بنية وتركيبة الحرب الباردة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وأخذنا نبحث عن بديل يحل محل الاتحاد السوفييتي لتبرير الإبقاء على آليات وأدوات الحرب الباردة. وبدأ بعض المتطرفين على الفور بتقديم ما يرضي مسامع وزارة الدفاع وتجمع مصانع الأسلحة: مسوغات جديدة لتجهيزاتنا العسكرية، وبدأوا يقولون بأن السياسة الأمريكية يجب أن تحافظ على تفوق كبير على بقية العالم، ومنع بروز أي قوة، سواء صديقة أم عدوة، يمكنها أن تتحدى الولايات المتحدة بأي شكل عسكري. وعندما أعلن عن هذا عام 1992 على يد بول ولفوويتس، وهو مثال تقليدي على "صقور الدجاج" كانت هذه الأفكار مثاراً للسخرية والاستهزاء في ذلك الوقت.

ومن الأمور المثيرة هي أن هؤلاء المحافظين الجدد كانوا موجودين في حكومة بوش الأول ولكنهم كانوا موضوعين تحت السيطرة. كانوا في الحكومة،

ولكن برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الأول أبقاهم تحت السيطرة. وهو ليس من القادة العباقرة ولكنه محارب حصيف من عهد الحرب الباردة. والشيء الذي يختلف الآن هو أنه بعد تعيين جورج بوش عام 2000 رئيساً للبلاد ووقوع هجمات 11 سبتمبر انتقلت هذه العصبة إلى المقدمة. ولا يوجد من يقيد حركتهم. وفي الوقت الذي خرجوا فيه من الحكومة مع مجيء كلينتون إلى الحكم، قاموا بتأسيس منظمة أطلقوا عليها اسم "مشروع القرن الأمريكي الجديد" وعملوا من خلالها على نشر أفكارهم. وبدأ يظهر في صفوفهم عناصر قوية تمثل حزب الليكود الإسرائيلي. أو على الأقل عناصر من السياسات الإسرائيلية المرتبطة بآرييل شارون الجنرال الإسرائيلي ذائع الصيت. وبدءوا يشعرون بالقلق على إسرائيل من دول مثل العراق وإيران، والتي تصنفها إسرائيل ضمن مصادر الخطر والمناوأة لقوتها في الشرق الأوسط. ولديهم أفكار موسعة حول تحويل الشرق الأوسط إلى ما يطلقون عليه "نهضة ديمقراطية" ويبدو من الجنون للوهلة الأولى أن أشخاصاً لا يعلمون أي شيء تقريباً عن هذه المجتمعات ولا عن تاريخها وكيفية ظهورها إلى الوجود، ولا يعلمون شيئاً عن العداوات في الشرق الأوسط المرتبطة بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على مدى السنين، أن يتخيلون شيئاً كهذا.

كانوا ينتظرون ساعتهم إلى أن جاء 11 سبتمبر الذي حدث فيه ما قالوا أنهم بحاجة إلى حدوثه قبل عام وهو "بيرل هاربر جديدة" لكي يتمكنوا من الشروع في تطبيق برامجهم. حدث فظيع يحرك الشعب الأمريكي ويشعرهم بالخطر. وفي غضون أيام فقط من 11 سبتمبر، استدعت كونداليزا رايس (مستشارة الأمن القومي آنذاك) مجلس الأمن القومي لتطرح عليهم السؤال التالي:" كيف يمكننا استغلال هذا الحدث من أجل تحويل مسار السياسة الخارجية الأمريكية" وخلال ساعات من 11 سبتمبر كان وزير الدفاع رمسفيلد

يتحدث عن الحاجة لشن حرب ضد العراق. ودون وجود أي دليل على أن للعراق أي ضلوع في هذا كله. كان ذلك مستحيلاً من الوهلة الأولى. فأسامة بن لادن مدفوع بالتزامه الأصولي الإسلامي، في حين صدام حسين وحزب البعث يعتبرون من المغالين في العلمانية ومحاربة الأصولية. إلا أن المحافظين الجدد اختطفوا السياسة الخارجية الأمريكية. وكانوا عاقدين العزم على محاربة العراق أولاً. واتضحت لنا الأدلة الآن من داخل الحكومة أن تحذيرات أثيرت من أن الرأي العام سوف لا يرى علاقة بين العراق وما حدث في 11 سبتمبر، ولذلك اختاروا أفغانستان.

وقام البنتاغون بإشاعة حملة إعلامية تتحدث عن الانتصارات الباهرة التي حققها في أفغانستان، في حين أن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة لجأت إلى رشوة زعماء الفصائل التي انهزمت في الحرب الأهلية من أجل إعادة إحيائها بعد أن هزمتهم طالبان. وقامت الولايات المتحدة بتقديم الغطاء الجوي لتلك الفصائل. ولم تكن هذه إستراتيجية عسكرية ذكية إطلاقاً. وهي وإن كانت قد أطاحت بنظام طالبان، إلا أنها أعادت أفغانستان وبسرعة كبيرة إلى الحالة التي كانت عليها قبل مجيء طالبان إلى الحكم، وهي الحالة التي أدت إلى انبعاث النشاطات الإرهابية الأصولية. ونحن نرى الآن أن أفغانستان عادت لتصبح أكبر منتج للأفيون في العالم. كما فشلت محاولات وضع دستور جديد لأفغانستان بسبب الخلافات والتعقيدات الإثنية في البلاد.

ومع ذلك، كان هدفهم الأساسي هو العراق. وكما اتضح لنا الآن، فقد شرعوا باختلاق مسوغات احتلال العراق، وهي أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل تشكل تهديداً على أرواحنا، وعلى حياة حلفائنا في بريطانيا وإسرائيل. وأن صدام حسين كان على علاقة مع الإرهابيين السعوديين الذين نفذوا المهمة الانتحارية صبيحة 11 سبتمبر. ولم تثبت صحة هذه الادعاءات. ويشكل

اختلاقها أكبر فضائح الحكومتين البريطانية والأمريكية. ونعلم الآن من استطلاعات الرأي العام أن الشعب الأمريكي ما زال يعتقد بوجود علاقة بين صدام حسين و العمليات الإرهابية على الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من عدم وجود ذرة من دليل على تلك الادعاءات. وانتشار هذا الاعتقاد لدى غالبية الشعب الأمريكي هو أمر حتمي لأن الرئيس وأعوانه كرروا تلك المقولة يوماً بعد يوم. وساعد في ذلك الإعلام الببغائي الذي كان يردد كل ما تقوله الحكومة دون تمحيص.

ويجد المحافظون الجدد أنفسهم اليوم في ورطة. فقد قالوا بأن الجيش الأمريكي سيستقبل بصدر رحب وأن العراق سيشهد ثراءً مغدقاً لأنه يشكل ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم. وأن بإمكاننا الذهاب إلى هناك والاستفادة من ذلك. ثم تبين زيف هذا الادعاء. لأن العراقي الذي يقاتل من أجل حريته، والعراقي الوطني هو كالفيتنامي الوطني في الستينيات، سيقاوم المحتل الأجنبي الذي يحتل أرضه ويهيمن على حياته، ويهينه أمام أسرته، ويقتحم منزله شاهراً سلاحه أمام أطفاله. إن مثل هذا الشخص سوف لا ينثني عن قتل الأمريكان، وسيتحين الفرصة لذلك. وهذه مصيبة لا يمكن تخفيف حدتها. وهي نتيجة لسماحنا لمجموعة ساذجة، لا تعرف ما تفعل، بوضع السياسات التي تسير عليها البلاد، وسماحنا لهم بالسيطرة على حكومتنا، وقبولنا برئيس غير مؤهل لهذه المهمة الجسيمة لا من حيث الخبرة ولا من حيث الحنكة. رئيس لم يفز بالانتخابات، بل تم تعينه من قبل المحكمة العليا، أي أن شرعية توليه السلطة هي محل شك. وإلى جانب هذا كله، فإن مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس هي الأخرى من المتشددين. وهي متخصصة بدولة لم تعد موجودة الآن (الاتحاد السوفييتي). ويبدو أنها غير قادرة على أداء دورها بفعالية كمستشارة للأمن القومي. وعاجزة عن التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة وعاجزة عن التقدم بأفكار إستراتيجية أصيلة بمفردها.

ست جالي: في ضوء هذه الإخفاقات، ما هي أفضل السبل لمحاربة الإرهاب؟

(...) إن الأسلوب الأساسي في الإرهاب هو محاولة إحداث ردة فعل مبالغة في الدولة المستهدفة تكون نتائجها مضرة بمصالح تلك الدولة. وهذا يعني في العادة إضفاء الصبغة العسكرية على القضية مما يؤدي إلى ذهاب ضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء. وعندما نرتكب ذلك نطلق على هذه الخسائر "أضرار جانبية". ولكن هذا المصطلح يعني عدم أهمية الذين لقوا حتفهم بفعل قنابلنا ذات التقنية العالية في أفغانستان أو على يد قوات الاحتلال في العراق. ونحن الذين خسرنا حرب فيتنام، كان الأولى بنا أن نفهم أن الذين كانوا يقاتلوننا هناك لم يكونوا كلهم من الشيوعيين، بل كانوا مقاتلين يدافعون عن بلدهم ضد ما يمكن تحديده بسهولة على أنه قوات احتلال أجنبي. وقد خسرنا خسارة مريرة لأنهم كانوا يصرون على عدم الاستسلام بسهولة. واليوم نشاهد الأشخاص الذي أوجدوا تلك الكارثة مثل روبرت ماكنيمارا يعترف بذلك. إنها شهادة سيئة للولايات المتحدة وخللنا التاريخي في هذا المجتمع أننا خسرنا حرب فيتنام وأننا نسينا بسرعة معاني ودروس تلك الهزيمة.

ست جالي: ما هو السبيل للخروج من هذا الوضع؟

إن الأزمة التي نواجهها اليوم هي أزمة دستورية بالدرجة الأولى. يقول جيمس ماديسون، واضح الدستور الأمريكي، بأن أهم بند في الدستور هو البند الذي يعطي النواب الذين يمثلون الشعب حق إعلان الحرب. وأضاف بأن هذا الحق يجب أن لا يعطى لفرد واحد. وأنه لا أحد يمكنه تحمل تلك المسؤولية بنفسه. وفي أكتوبر من عام 2002 تنازل الكونغرس عن حقه بإعلان الحرب إلى الرئيس الذي أصبح بإمكانه الآن إعلان الحرب متى شاء بقرار شخصي منه مستخدماً الأسلحة النووية إذا شاء. وقد تنازل الكونغرس عن تلك السلطة بدون

أي نقاش. وباعتقادي أن ذلك يشكل خيانة للدستور. والرئيس لا يوقع ولا يقسم اليمين الدستوري على حماية الشعب الأمريكي بل على حماية الدستور. وهذا ما لم يفعله. وبدلاً من ذلك خان الدستور. إنها قضية دستورية والمرشح الذي سيخوض المعركة الانتخابية ضده يجب أن يثير هذه المسألة مباشرة مؤكدا على حق الشعب في هذا البلد، وفي الدستور، والحريات الجمهورية. هذه هي القضايا التي يجب أن تكون محور الانتخابات. وإذا لم تكن كذلك فإنه يمكن الافتراض أن الولايات المتحدة بدأت تسلك الدرب نفسه الذي سلكه الاتحاد السوفييتي السابق وأنها، تحت هذا الضغط، ستبدأ بالتفسخ والتفكك في القريب العاجل.

سان دياغو، كاليفورنيا

2 **يناير**، 2004

obeikandl.com